الحكومة ترفع سعر القمح إلى ٢٣٠٠ ليرة والشعير إلى ٢٠٠٠ ليرة

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: تأملنا أن يكون السعر أكثر وننتظر مكافأة التسويق

جلنار العلي

حدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس سعر شراء محصولي القمح والشعير من الفلاحين للموسم الزراعي الحالي بـ٢٣٠٠ ليرة لكيلو القمح، و٢٠٠٠ ليرة سورية لكيلو الشعير.

وفي السياق، شدد المجلس على أهمية التركيز على البعدين التنموي والاقتصادي في مجال التعاون الدولي، بهدف تنشيط الواقع الاستثماري والعملية الإنتاجية وتحسين الخدمات في مختلف القطاعات، مؤكداً ضرورة دراسة آليات وبرامج واضحة لإدارة ملف السيولة المالية خارج المنظومة المصرفية، ودراسة تأسيس شركات مساهمة عامة تسهم باستثمار هذه الأموال لتحسين الواقع الاقتصادي.

وأكد عرنوس أهمية التنسيق بين كل الفعاليات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص والاتحادات والنقابات في سبيل تعزيز التشاركية بين القطاعين على النحو الذي يضمن الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات الوطنية وبما يلبي قطاعات الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ الأهداف المنشودة.

كما أجرى المجلس تتبعاً لتنفيذ الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢، وتم تأكيد أهمية تركيز الإنفاق الاستثماري في موازنة العام الحالي على المشاريع التي وصلت نسب إنجازها إلى مراحل متقدمة بما يضمن وضعها في الخدمة بأقرب وقت، إضافة إلى تحقيق كفاءة الإنفاق من خلال استثمار مشاريع ذات جدوى اقتصادية على المستوى الإستراتيجي.

ومن جهة أخرى، وافق المجلس على حصر منح التراخيص للمنشآت الصناعية بكل أنواعها داخل المدن والمناطق الصناعية، وطلب من الجهات المعنية دراسة واقع المطاحن المتوقفة عن العمل وإعداد مقترحات قابلة للتنفيذ للتعاطي مع هذه المطاحن لناحية إعادة تشغيلها وإدخالها بالخدمة.

وإلى ذلك، تم الاستماع خلال المجلس من وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإغاثة حسين مخلوف، عن الإجراءات المتخذة من الوزارات المعنية في إطار الانتقال الممنهج من مرحلة الاستجابة الطارئة للأعمال الإغاثية إلى مرحلة التعافي لمواجهة آثار وتداعيات الزلزال المدمر.

وفيما يخص تمويل المواد الأساسية في السوق المحلية، تم التأكيد خلال الجلسة على الوزارات والجهات المعنية لمتابعة عملية التوريد والتمويل للتأكد من انعكاس الإجراءات والقرارات الحكومية على مستوى تخفيض التكاليف والأسعار على المواطنين والمستهلكين.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالحراج وإلغاء القانون رقم ٦ لعام ٢٠١٨ بهدف تنظيم العمل الحراجي والمحافظة على الثروة الحراجية وإدارتها بشكل مستدام والتوجه نحو تنمية المجتمع المحلي وإشراكه في إدارة الغابات وحمايتها والتوسع في حقوق الانتفاع ضمن وجوار الحراج وتشديد العقوبات بما يساهم في ردع المخالفين، كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص باللصيقة القضائية وإلغاء العمل بالقانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٦.

من جانبه، بيّن رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن تسعيرة القمح والشعير تم تحديدها بناء على تكاليف الوقود والأسمدة وأجور النقل واليد العاملة التي ارتفعت عن العام الماضي، وتم تحديد نسبة ربح للفلاح تقدّر بـ٤٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الفلاحين كانوا قد تأملوا بتحديد مكافأة لتسويق المحصول مع إصدار السعر، ولكن ربما تم تأجيل ذلك للمؤتمر العام للحبوب المحدد بالخامس عشر من شهر أيار المقبل، حيث سيطالب الاتحاد بمكافأة لا تقل عن ٢٠٠ ليرة للكيلو الواحد.

وأشار إلى أن الاتحاد كان يتمنى أن يكون سعر الشراء أكثر من الذي تم تحديده من رئاسة مجلس الوزراء، وما يهم الفلاح اليوم أن يتمكن من العيش لعام كامل من هامش الربح الذي تم تحديده، الذي يعد غير كاف في حال لم يتم تحديد مكافأة مجزية للتسويق.

ألبسة «السورية للتجارة» وطنية وليست مستوردة

هليل لـ«الوطن»: ٩ صالات مخصصة لبيع الألبسة والأحذية مستمرة بالبيع خلال اليومين القادمين حتى الثالثة صباحاً

رامز محفوظ

بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق سامي هليل في تصريح خاص لـ«الوطن» أن فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق قام بطرح الألبسة بمختلف أصنافها الولادي والرجالي والنسائي إضافة إلى الأحذية في ٩ صالات بدمشق بأسعار أقل من السوق بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٦٠ بالمئة وذلك انطلاقاً من دور المؤسسة الرامي لكسر الأسعار في السوق.

وأضاف: إن المؤسسة مستمرة بإجراء تخفيضات على أسعار الألبسة والأحذية المطروحة في صالاتها لغاية نهاية شهر نيسان الجاري إضافة لتقديم عروض خاصة على القطع المباعة، لافتاً إلى أن جميع أصناف الألبسة والأحذية التي تباع في صالات السورية للتجارة هي من إنتاج وطني وليست مستوردة.

وأوضح بأن المؤسسة قامت كذلك بطرح الألبسة الشتوية في صالاتها بأسعار خاصة وتخفيضات تصل لحدود ٧٠ بالمئة وذلك مع انتهاء موسم الشتاء.

وبيّن أن المؤسسة قامت بالاتفاق مع التجار باستجرار كميات من الألبسة والأحذية بالأمانة وعرضها في صالاتها وقدمت كل التسهيلات الممكنة لهم ضمن الصالات وذلك بهدف تحقيق التخفيضات وأكبر قدر ممكن من الوفر على المواطن، مشيراً بأن صالات بيع الألبسة والأحذية ستستمر بفتح أبوابها لبيع المواطنين خلال اليومين القادمين حتى الساعة الثالثة صباحاً.

وبالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء أوضح مدير السورية للتجارة بدمشق أنها متوافرة وبكميات جيدة في ٢٦ صالة في دمشق ٦ صالات منها تقوم بالبيع للمواطن وفق نظام بيع الملحمة أي حسب رغبة المواطن، وتم تحديد نسبة ربح للفلاح تقدّر بـ٤٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الفلاحين كانوا قد تأملوا بتحديد مكافأة لتسويق المحصول مع إصدار السعر، ولكن ربما تم تأجيل ذلك للمؤتمر العام للحبوب المحدد بالخامس عشر من شهر أيار المقبل، حيث سيطالب الاتحاد بمكافأة لا تقل عن ٢٠٠ ليرة للكيلو الواحد.

وأشار إلى أن الاتحاد كان يتمنى أن يكون سعر الشراء أكثر من الذي تم تحديده من رئاسة مجلس الوزراء، وما يهم الفلاح اليوم أن يتمكن من العيش لعام كامل من هامش الربح الذي تم تحديده، الذي يعد غير كاف في حال لم يتم تحديد مكافأة مجزية للتسويق.

> تم استجرار كميات ضخمة من الخضر منذ يومين لتأمين حاجة المواطنين منها قبل عطلة العيد

وطلب الزبون في حين أن الصالات العشرين المتبقية تبيع اللحوم البيضاء والحمراء مغلفة ومعبأة بأوزان محددة.

ولفت إلى أن كيلو الفروج المنظف والمذبوح يباع اليوم في صالات «السورية للتجارة» بسعر ٢١ ألف ليرة وهو أخفض من السعر المحدد في النشرة التموينية بنحو ٤- ٥ آلاف ليرة، إضافة إلى بقية أجزاء الفروج مثل الشرحات والوردة والدبوس والتي تباع بسعر أخفض من السعر المحدد في النشرة التموينية، على حين أن اللحوم الحمراء من غنم وعجل تباع في الصالات بأسعار أقل من السوق بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة.

وأكد أن فرع السورية للتجارة بدمشق قام باستجرار الخضر من الساحل السوري ومن محافظتي درعا وحماة خلال فترة شهر رمضان فضلاً عن استجرار كميات ضخمة منها منذ يومين لتأمين حاجة المواطنين منها قبل عطلة العيد، مبيناً بأن بيع الخضر في فترة عيد الفطر سيتم تنظيم جدول مناوبات لصالات السورية للتجارة وسنعمل على فتح صالة واحدة أو أكثر في كل منطقة.

وعن الدوام خلال فترة العطلة بيّن هليل أن جميع صالات ومستودعات وعمال وحتى الموظفين الذين يعملون في فرع دمشق استمروا بالعمل والدوام خلال فترة العطلة الحالية، وصالات البيع استمرت بتوزيع المواد المقننة على المواطنين خلال هذه الفترة كما أن بيع الخبز استمر ولن يتوقف وذلك من خلال ٦٣ صالة مخصصة لبيع مادة الخبز، لافتاً إلى أنه خلال فترة عيد الفطر سيتم تنظيم جدول مناوبات لصالات السورية للتجارة وسنعمل على فتح صالة واحدة أو أكثر في كل منطقة.

تنقلات في الجمارك تطول حلب والمطار ورؤساء ضابطات حمص وإدلب

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن إجراء جملة تنقلات طالت عدداً من الإدارات ورؤساء الضابطات الجمركية ومنها نقل مدير جمارك حلب وتعيين بدلاً عنه دياب شدود وتغيير رئيس الضابطة الجمركية بحلب واستبداله برئيس ضابطة الرقة، كم تم تغيير أمين أمانة المطار الجمركية وطالت التغييرات رؤساء الضابطات الجمركية في حمص وإدلب.

وعن تنفيذ عمل الضابطة الجمركية خلال العطلة الحالية وعطلة العيد المقبلة بين أنه تم الإبقاء على ٥٠ بالمئة من رؤساء الضابطات والمفارز والخفراء وغيرهم من العاملين في الضابطات في الخدمة طيلة أيام العطلة لتنفيذ المهام الجمركية وتم التعميم للتركيز على متابعة القضايا الجمركية ومنها بعض المهربات التي ترافق أيام العيد مثل المفرقعات.

وبين أن الكثير من المهام والإجراءات يتم العمل عليها لخدمة العمل وتعزيز تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسية ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تتفرع عنهم، وأن مهام الجمارك تتركز على المعابر والمنافذ التي تدخل منها المهربات والطرقات بين المدن بينما تبتعد دوريات الجمارك عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.

وكانت الضابطة الجمركية أوضحت خلال الفترة الماضية أن قيم غرامات القضايا الجمركية التي تتعامل معها الضابطة وتنظمها تتجاوز في بعض الأسابيع ١٠ مليارات ليرة وهو يفيد بتطور حجم الإيرادات التي تحققها الضابطة عبر التوسع في التحريات والتركيز في التعامل مع قضايا التهريب الكبيرة.

حوالات السوريين ليست لمصروف المنزل فقط

كنعان لـ«الوطن»: تسهم في تمويل المستوردات وسداد الالتزامات

نوار هيفا

تختلف الأرقام المتداولة حول حجم الحوالات اليومي في سورية، لكن لا يختلف اثنان على كونها -ومهما كان حجمها- مؤثرة بشكل كبير في الاقتصاد السوري، لأن نسبة لا يستهان بها من السوريين يعتمدون في معيشتهم عليها، إضافة إلى أنها المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في السوق المحلية ورافد مهم للمركزي.

أستاذ النقد والمصارف في جامعة دمشق الدكتور علي كنعان أكد أن الحوالات الخارجية بمثابة مورد للقطع الأجنبي في الاقتصاد الداخلي، ولاسيما أن الاقتصاد السوري يعاني من تجفيف منابع السيولة من القطع الأجنبي نتيجة الحصار وقانون قيصر، والعقوبات التي فرضت على الاقتصاد.

وبيّن كنعان أن العمالة التي هاجرت خلال فترة الأزمة حصلت على مواقع معينة في الاقتصاديات العربية والأجنبية، وأصبح لديها مصدر دخل جيد وبالتالي يقوم هؤلاء العاملين بإرسال حوالات لذويهم في الداخل السوري، وهو مورد لا يستهان به في الظروف الحالية لكون هذه المبالغ تجاوزت أرقاماً كبيرة، فهناك من يقدر مبالغ هذه الحوالات بين ٥-٧ ملايين دولار وحتى وصلت إلى ١٠ ملايين دولار في اليوم، بالتالي هذا الرقم سيؤمن للاقتصاد الوطني إمكانية تمويل المستوردات الأساسية.

وأوضح أنه في الفترة السابقة حدد المركزي سعر الحوالات بسعر متدن لا يتجاوز نصف السعر الحقيقي، أما الآن فتم الرفع إلى سعر قريب من السوق الموازي، بالتالي ازدادت هذه الحوالات، سابقاً كانت تعود لخارج خزينة المركزي، إما للبنان وإما للأردن وكبدت أصحابها تكاليف كبيرة للحصول عليها، وعندما قام المركزي برفع سعر صرف الحوالات عادت عليه وعلى أصحابها بالفائدة.

وعن أهمية وجود القطع الأجنبي ضمن الاقتصاد الوطني، أشار كنعان إلى أهميته في تمويل المستوردات أو سداد الالتزامات المالية المترتبة على الاقتصاد السوري، إضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بحاجة كبيرة للقطع الأجنبي إما لاستيراد المواد الأولية أو لاستيراد الآلات والتقانات اللازمة للاستثمار، وبقدر ما يأتينا من حوالات بقدر ما يتوسع الاقتصاد وينمو ويتطور فهي أصبحت عاملاً لتطور الاقتصاد الوطني لكون هذه المبالغ تذهب لتمويل أو شراء.

وبالنسبة للسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها في ضوء زيادة حجم هذه الحوالات أكد كنعان أنه بقدر ما يزيد حجم هذه الحوالات بقدر ما يستفيد البنك المركزي ويسهم في استقرار قيمة العملة الوطنية، لأن الاقتصاد السوري لو أراد أن يستورد الحاجات الضرورية يصل مقدار الاستيراد إلى ٨ مليارات دولار في السنة، البنك المركزي ضغط على الاستيرادات حتى وصلت إلى وسطي ٥ مليارات دولار، كما أنه العام الماضي وبفعل ضغط المركزي وصلت إلى ٤ مليارات دولار ما أدى إلى زيادة التهريب ودخول منتجات غير رسمية فحرم الخزينة من القطع الأجنبي ومن الرسوم الجمركية، كما أساء للمستوردات نفسها لدخول مواد مغشوشة وليست بالمستوى المطلوب.

وأشار كنعان إلى أن إدخال هذه المستوردات وتمويلها بشكل رسمي ينعش الاقتصاد الوطني بدلاً من ذهاب هذه المبالغ إلى بعض المستوردين الذين يسيئون للاقتصاد، كما يجب على البنك المركزي ووزارة الاقتصاد تنظيم عملية الاستيراد وفتح الباب أمام المستوردين لجلب حاجياتهم من دون أي عملية ضغط.

ولفت كنعان إلى سلبية عمل المنصة لإعاقتها عملية الاستيراد أي تأخير حركة الإنتاج والصناعة بالتالي كبح عملية النمو الاقتصادي، بالتالي لا يجب حصر الاقتصاد بمنصة اقترحها شخص وبرهنت فشلها في تنظيم عملية دخول وخروج القطع الأجنبي، فالاقتصاد الوطني بكل دول العالم لا يراقب ولا يدقق لأننا اليوم أمام سيل هائل من المستوردات الداخلية والخارجية.

وأوضح كنعان أن الهدف يجب أن يكون تحقيق نمو اقتصادي وليس تثبيت سعر الصرف، والبنك المركزي بكل سياساته يسعى لتثبيت سعر الصرف بالتالي تأخير عملية النمو الاقتصادي، أي يعود الاقتصاد لمرحلة الركود، بالتالي يجب السماح بالاستيراد والتصدير وتقديم إعانات وتسهيلات وهذه العملية بالنتيجة تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي وتحريك عجلته كما أن الحوالات تلعب دوراً كبيراً في هذا النمو لأنها تقوم بدور التصدير من دون أي خسائر، فنحن يصل إلينا قطع دون تكلفة ويصرف في الاقتصاد السوري لذلك يجب اتباع سياسات برفع أسعار الصرف إضافة لإمكانية تسليمها بالقطع الأجنبي لمن يرغب بذلك.

> تقديرات حاجة الاقتصاد السوري للمستوردات بـ٨ مليارات دولار